

<http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/156693>

منتدى مكافحة تبيض الأموال أوصى بإيجاد نظام رقابة داخلي متكامل وموثوق وفاعل على كل مستويات

منتدى مكافحة تبيض الأموال أوصى بإيجاد نظام رقابة

داخلي متكامل وموثوق وفاعل على كل مستويات الثلاثاء ٥ أيار

٢٠١٥ الساعة ١٤:٥٧



وطنية - اختتم "منتدى مكافحة تبيض الأموال بين المتطلبات القانونية وإجراءات

التدقيق" الذي نظّمته نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة، أعماله ظهر اليوم بعد خمس جلسات في مركز المؤتمرات والمعارض في "البيال" - وسط بيروت، واذاع هشام حمزة التوصيات وبرزها:

"لا بد لنا من أن نضع خلاصة لأعمال المنتدى وتوصيات نعتمدها للبناء عليها والعمل على تطبيقها، لتصبح أعماله أساساً لتطوير الأسس والأساليب الواجب اعتمادها لتفعيل دور الأجهزة الرقابية الخاصة بالمنشأة، داخلية كانت كالرقابة الداخلية في مختلف القطاعات ووحدة الإمتثال وخلافه في القطاعات المنظمة، أم خارجية كدور مدقق الحسابات والأجهزة الرقابية المشرفة والتنسيق في ما بينها.

إن هذا المنتدى بين بشكل موثق: أنه يجب على المنشآت، مهما كان حجمها، ومع مراعاة طبيعة عملها، السعي الى حسن تطبيق الحوكمة والإدارة الرشيدة والأنظمة العالمية المرتبطة بمكافحة تبييض الأموال وما يتفرع عنه، عبر:

- ايجاد نظام رقابة داخلي متكامل وموثوق وفاعل على جميع مستويات المنشأة، من مجلس الإدارة نزولاً الى سائر الوحدات في المنشأة.

- وضع السياسات والإجراءات للامتثال بالالتزامات القانونية والأخلاقية والأنظمة المرعية الإجراء والتقيّد بها والعمل على تحديثها دورياً.

- التعامل بشفافية تامة مع الأجهزة الرقابية، أكانت معيّنة من المنشأة نفسها كمدقق الحسابات، أو من قبل الأجهزة الرقابية".

وتمنى المشاركون في المنتدى على مجلس النواب "الإسراع في إقرار القوانين المتعلقة بتعديل القانون الخاص بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وبنقل الأموال عبر الحدود وتبادل المعلومات الضريبية، لأن أي تأخير في إقرارها سيؤدي إلى تهميش لبنان في المجتمع الدولي ولربما الى فرض عقوبات من الجهات الرقابية الدولية.

وإعادة إحياء مشروع تنظيم قطاع هيئات الضمان وإقراره في أسرع وقت.

وقيام الوزارات التي تتمتع بصلاحيات رقابية ب:

- وضع أنظمة رقابة فاعلة لمؤسسات القطاع العام، يسهل تطبيقها من المنشآت، على أن يتم تقديم التقارير بكل ما تقدم الى سلطة موحدة كهيئة

التحقيق الخاصة في ما خص موضوع تبييض الموال وتمويل الإرهاب.

- تعميم نظام الحوكمة وثقافة الإدارة الرشيدة في القطاع العام.

- وضع أنظمة تساعد المنشآت الصغيرة، سيما منها التي ليست ضمن القطاعات المنظمة، على الإفصاح بشفافية عن كل ما يمكن الشك به في إطار تبييض الأموال تسهياً للعمل الرقابي عليها وحمايتها.

- العمل على نشر ثقافة الشفافية لدى المواطنين وفي الجامعات".

وفي الختام، شكر المشاركون نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان "لحسن تنظيم المنتدى وهيئة التحقيق الخاصة مساهمتها الفاعلة".
وشكر ايضاً حاكم مصرف لبنان رياض سلامة "لرعايته للمنتدى".